

علوم الحديث المتعلقة بالمتن عند ابن عبد الهادي في المحرر:  
دراسة تطبيقية في كتاب الطهارة أنموذجا

**The Sciences of Hadith Related to the Text of Ibn 'Abd al-Hādī in Muḥarrar: An Applied Study in the Book of Taharah Model**

**Muhammad Ilyas**

Faculty of Usuluddin

Universitas Islam Negeri Sunan Ampel  
Surabaya, Indonesia.

E-mail: muhammadilyasabdurrohimi@gmail.com

**Fahrur Razi**

Faculty of Usuluddin

Universitas Islam Negeri Sunan Ampel  
Surabaya, Indonesia.

E-mail: froziyas@yahoo.co.id

**Budi Ichwayudi**

Faculty of Usuluddin

Universitas Islam Negeri Sunan Ampel  
Surabaya, Indonesia.

E-mail: b.ichwayudi@uin.sby.ac.id

**الملخص**

الحافظ ابن عبد الهادي فرد من أفراد العلماء في القرون المتأخرة (ت: 744هـ)، وهو من أبرز علماء عصره في القراءات، وفنون الحديث، والفقه، والأصول، والنحو. ومن أنفع ما كتبه في مجال الحديث "كتاب المحرر في الحديث"، حيث اشتمل على مسائل العبادات والمعاملات والآداب، وهو عمدة لما بعده من الكتب المصنفة في أحاديث الأحكام، وبالرغم من أن المؤلف اتبع منهج الاختصار في تأليفه، إلا أنه لم يفرغه من فوائدها الحديثة المتعلقة بالإسناد والتمتد تطبيقاً لما كتبه علماء الحديث في كتب علوم الحديث. هذه الدراسة هي محاولة لخدمة الكتاب بإبراز بعض أنواع علوم الحديث المتنبية التي أوردها الحافظ ابن عبد الهادي في ثنايا كتاب الطهارة من كتابه "المحرر في الحديث"، ومعرفة أساليبه في إيراده، وربط الجانب النظري والجانب التطبيقي. هذه الدراسة من الدراسات المكتبية التي تعتمد

في جمع معلوماتها على مطالعة الكتب والمصادر المتعلقة بالموضوع، كما يستخدم الباحث المنهج الكيفي الاستقرائي بالتقريب الوصفي التحليلي. من نتائج الدراسة أن كتاب المحرر في الحديث قد تضمن بين دفتيه علم مختلف الحديث الذي هو محاولة التوفيق بين الحديثين الذين ظاهرهما التعارض، كما تضمن فقه الحديث الوارد من النبي ﷺ أو من أحد رواة الحديث، أو من المؤلف نفسه أو نقلا عن غيره من الأئمة، وفيه شرح غريب الحديث وتفسيره، وأنواع الحديث بالنسبة إلى من أسند إليه من مرفوع وموقوف، وفيه اختصار للمتون ورواية بالمعنى.

الكلمة المفتاحية: أنواع علوم الحديث، المتن، المحرر، ابن عبد الهادي.

## ABSTRACT

Al-Hafiz Ibn Abd al-Hadi, a prominent scholar of the later centuries (d. 744 H), excelled in various fields including Qirāat, Hadith, Fiqh, Uṣūl Fiqh, and Arabic grammar. Among his valuable contributions is the book "al-Muḥarrar fī al-Ḥadīth," which encompasses topics of worship, transactions, and etiquette. Despite its concise approach, the book remains a major reference for subsequent works categorizing hadiths of rulings. Ibn Abd al-Hadi skillfully weaves together the benefits of hadith related to both the isnad (chain of narrators) and the text, aligning with the principles outlined by hadith scholars in their works on the sciences of hadith. This study aims to shed light on the various types of hadith sciences mentioned by Al-Hafiz Ibn Abd al-Hadi within the context of his book "al-Muḥarrar fī al-Ḥadīth," specifically focusing on the section on Taharah (purification). The study aims to explore Ibn Abd al-Hadi's methods of listing the hadiths and establish a connection between the theoretical and practical aspects of the subject. It is a library-based study, relying on collecting information from relevant books and sources. The researcher adopts a qualitative inductive approach, employing descriptive and analytical methods to approximate the findings. One significant outcome of the study is the recognition that Ibn Abd al-Hadi's book on hadith incorporates a variety of sciences, including reconciling seemingly contradictory hadiths and delving into the jurisprudence of the hadith as transmitted from the Prophet (peace and blessings be upon him), narrators of the hadith, the author himself, or other imams. The book includes explanations and interpretations of the hadiths, and covers different types of hadiths such as raised (mawqūf) and suspended (mu'allaq). Additionally, it offers concise and meaningful textual abbreviations and narrations.

**Keywords:** Types of Hadith Sciences, Matn, al-Muḥarrar, Ibn Abd al-Hadi.

## 1. المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله، أما بعد:

فالأحاديث النبوية احتلت مكانة راقية في شريعة ديننا الغراء؛ هي الميمنة والمفسرة والمفصلة لما أجمل في القرآن، فالأحكام الشرعية التي أتى بها القرآن كثيراً ما ترد مجتمعة؛ وذلك كالأمر بالصلوات الخمس وفريضة الزكاة ووجوب الصوم والحج ببيت الله الحرام، فجاءت الأحاديث النبوية ببيانها وتفصيلاتها. ومن هنا تبين لنا جليا أهمية الحديث النبوي ومكانته في دين الإسلام، فالمسلم لا يمكنه القيام بتكاليف الدين وواجباته إلا بالعودة إلى الأحاديث النبوية وفهمها فهما صحيحا على ما فهمه الصحابة الكرام -رضي الله عنهم-.

لأجل أهمية الأحاديث النبوية ومكانتها في ديننا، فقد قام علماء الإسلام الثقات قديما وحديثا بالجهود الجبارة حفظا لهذا الدين وحماية للأحاديث النبوية من كل تحريف أو تزيف أو تعطيل، منها ما قام به المحدثون من وضع قواعد وضوابط في قبول الحديث النبوي، فألفوا كتباً في علوم الحديث ومصطلحه، وطبقوا تلك القواعد في كتبهم، حتى تطورت الكتب والمصنفات، وازدهرت فروع علوم الحديث إلى زماننا الحالي، التي منها ما تتعلق بالإسناد ومنها ما تتعلق بالمتن. وتلك الجهود الجبارة ليست إلا لعلو منزلة أحاديث المصطفى ﷺ.

الحافظ ابن عبد الهادي هو أحد الأفاضل المبرزين في فنون علوم الشريعة الذين ظهوروا في القرون المتأخرة، وله مؤلفات كثيرة في فنون مختلفة، ومن أنفع الكتب التي ألفها الحافظ ابن عبد الهادي وأشهرها كتاب "المحرر في الحديث" حيث وضع بين دفتيه متون الأحاديث النبوية التي يستدل بها في الفقه والأحكام الشرعية، ويعتبر هذا الكتاب من أجمل كتب الأحكام وأدقها تحريراً لألفاظها، وحكماً على أحاديثها، وإشارةً إلى مراتب كثير من زواجرها بالجرح والتعديل، وهي من الكتب التي تم الطالب المبتدئ والعالم المنتهي؛ إذ إن أحاديث الكتاب أحاديث الفقه؛ والفقه مهم فهو ثمرة العلوم الشرعية.<sup>1</sup>

مشكلة الدراسة: قد يستشكل البعض من تطبيق قواعد وضوابط علوم الحديث في ثنايا سرد الأحاديث النبوية، فظنوا أن تلك القواعد هي مجرد نظريات جامدة يصعب تطبيقها، فهذه الدراسة هي محاولة لكشف بعض أنواع علوم الحديث المتعلقة بالمتن التي ذكرها الحافظ ابن عبد الهادي بصورة تطبيقية في ثنايا كتاب الطهارة من كتابه "المحرر في الحديث".

#### أهمية الدراسة

<sup>1</sup> ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، 1435هـ، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تحقيق د. ماهر ياسين الفحل، ط. 1؛ الرياض: دار القبس للنشر والتوزيع، ص. 6.

أهمية دراسة هذا الموضوع تأتي من جانب أن كتاب "المحرر في الحديث" من أجل كتب أحاديث الأحكام، ومن أكثرها تدريسا في الجوامع والجامعات العربية خصوصا، كما أن الكتاب هو عمدة لمن ألف بعده في أحاديث الأحكام، وتأتي الأهمية أيضا من جانب شهرة مؤلفه علما وتأصيلا وتأليفا، خصوصا في مجال علم الحديث رواية ودراية، وتأتي الأهمية الثالثة من جانب استشكال البعض من تطبيق القواعد الحديثية في ثنايا الأحاديث النبوية، فجاءت هذه الدراسة تحاول أن تكشف شيئا من ذلك مما ضمنه الحافظ ابن عبد الهادي في كتاب الطهارة من المحرر في الحديث.

### الدراسات السابقة

أولها: الدراسة بعنوان "أنواع علوم الحديث المتنية في عمدة الأحكام جمع ودراسة لمؤلفه عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ت 606 هـ"، للباحث د. فهد بن سعيد هادي آل مالح القحطاني، المنشور في مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية المجلد 14، العدد 1، 97-129، سنة 2017.<sup>2</sup> الفرق بين الدراسة السابقة وبين هذه الدراسة، أن الكتاب المدروس في الدراسة السابقة هو كتاب العلم من صحيح البخاري، بينما الكتاب المدروس في هذه الدراسة هو كتاب الطهارة من المحرر في الحديث، الثاني: الدراسة بعنوان: "علوم الحديث المتعلقة بالرواية عند البخاري في صحيحه (كتاب العلم أنموذجا)"، للباحث: ميساء علي أحمد روابدة، المنشور في مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 45، العدد 1، سنة 2018.<sup>3</sup> الفرق بين تلك الدراسة السابقة وبين هذه الدراسة، أن الكتاب المدروس في الدراسة السابقة هو كتاب العلم من صحيح البخاري، بينما الكتاب المدروس في هذه الدراسة هو كتاب الطهارة من المحرر في الحديث، وأيضا تتميز هذه الدراسة بدراسة أنواع علوم الحديث المتعلقة بالمتن، بينما الدراسة السابقة فيما تتعلق بالرواية.

### أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة كيفية تطبيق الحافظ ابن عبد الهادي لقواعد علوم الحديث في الأحاديث النبوية، مع التأكد من أن هذه القواعد التي وضعها العلماء ممكن التطبيق، وتهدف أيضا إلى إبراز بعض أنواع علوم الحديث

<sup>2</sup> القحطاني، فهد بن سعيد هادي، 2017م، "أنواع علوم الحديث المتنية في عمدة الأحكام جمع ودراسة لمؤلفه عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ت 606 هـ"، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، ج. 14، ع. 1.

<sup>3</sup> روابدة، ميساء علي أحمد، 2018م، "علوم الحديث المتعلقة بالرواية عند البخاري في صحيحه (كتاب العلم أنموذجا)"، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، ج. 45، ع. 1.

المتنية الموجودة في كتاب الطهارة من المحرر في الحديث، ومعرفة أساليب الحافظ ابن عبد الهادي ومناهجه في إيرادها، وبيان بعض مواضع ذلك في كتاب الطهارة من هذا الكتاب كالنماذج، مع محاولة الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي لعلوم الحديث.

## منهج الدراسة

هذه الدراسة من الدراسات المكتبية التي تعتمد في جمع معلوماتها على مطالعة الكتب والمصادر المتعلقة بالموضوع، كما يستخدم الباحث المنهج الكيفي الاستقرائي بالتقريب الوصفي التحليلي، فيسعى الباحث في استقراء جميع كتاب الطهارة من بلوغ المرام، ثم يستخرج منه أنواع علوم الحديث الذي أشار إليها الحافظ ابن عبد الهادي، ويحللها تحليلاً مناسباً للموضوع، ويذكر بعدها بجملة يسيرة توضيحية عند كل نوع، وبيان أسلوبه ومنهجه في إيرادها، ثم يأتي ببعض الأمثلة التطبيقية المتوفرة في كتاب الطهارة من المحرر في الحديث، ولم يستوف جميع الأمثلة لضيق المقام. واعتمد الباحث في دراسة كتاب المحرر في الحديث على تحقيق الدكتور عبد المحسن القاسم، الطبعة الثانية، 1442هـ.

## 2. المبحث الأول: الكلام المختصر حول ترجمة ابن عبد الهادي وكتابه المحرر.

### 2.1 المطلب الأول: ترجمة الحافظ ابن عبد الهادي.

#### (أ) اسمه ونسبه.

هو الإمام العلامة شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي، الجماعيلي الأصل، الصالح، الحنبلي.<sup>4</sup>

#### (ب) مولده

<sup>4</sup> ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي 1424هـ/2003م، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الرياض: دار هجر، ط. 1، ج. 18، ص. 467.

ولد الحافظ ابن عبد الهادي رحمه الله في الصالحية بدمشق، في شهر رجب، واختلف في سنة مولده رحمه الله؛ فقليل: سنة أربع وسبع مئة (704 هـ)، وقيل: سنة خمس وسبع مئة (705 هـ) كما ذكرها الإمام ابن كثير،<sup>5</sup> وقيل: سنة ست وسبع مئة (706 هـ).<sup>6</sup>

### (ج) شيوخه

تتلمذ الحافظ ابن عبد الهادي - رحمه الله - على كثير من العلماء؛ ومن أشهرهم: أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي الصالحي (ت 718 هـ)، وشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت 728 هـ)، وأحمد بن أبي طالب بن نعمة الصالحي المعروف بابن الشحنة (ت 730 هـ)، وأبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني (ت 742 هـ)، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748 هـ).<sup>7</sup> وتتلمذه على كبار علماء عصره كابن تيمية والمزني وغيرهما يجعله متمكناً في الفنون الكثيرة، وفي فن الحديث على وجه الخصوص.

### (د) تلاميذه والآخذون عنه

تتلمذ على يدي الحافظ ابن عبد الهادي رحمه الله كثير من العلماء الذين لا يمكن تعدادهم؛ لأنه تولى مشيخة عدد من المدارس، قال الحسيني: "وولي مشيخة الحديث بالضيايئة والغيايئة ودرس بالمدرسة المنصورية وغيرها".<sup>8</sup> ومن أشهرهم: السروجي، والحافظ الذهبي، وصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، وآخرون. وكثرة تلاميذه يدل على مدى قوته وخبرته العلمية فيتطلع الناس إلى حضور مجالسه.

### (هـ) مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

<sup>5</sup> نفس المرجع.

<sup>6</sup> ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد المقدسي، 1442هـ/2021م، المحرر في الحديث. تحقيق د. عبد المحسن القاسم. ط. 2، ج. 1، ص. 15.

<sup>7</sup> نفس المرجع، ج. 1، ص. 16.

<sup>8</sup> الحسيني، شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن الدمشقي، 1419هـ/1998م، ذيل تذكرة الحفاظ (مطبوع بأخر كتاب "تذكرة

الحفاظ")، بيروت: دار الكتب العلمية، ط. 1، ص. 32.

كان ابن عبد الهادي -رحمه الله- له توسع في العلوم، تفنن في العلوم الكثيرة: القراءات والحديث والفقهاء والأصول والنحو، وله ذهن سيال،<sup>9</sup> وكان كثير الإفادة والاستفادة والاشتغال بالعلوم الشرعية، حتى قال عنه الذهبي حين موته وهو يبكي -وكان من تلاميذه-: "ما اجتمعت به قط إلا واستفدت منه"،<sup>10</sup> ومثله ما قاله شيخه المزي عنه: "ما التقيت به إلا واستفدت منه".<sup>11</sup> وهذا يدلنا على مدى تأثر كل من الشيخ والتلميذ به، لما له من حرص واجتهاد في الاستفادة والإفادة.

كان -رحمه الله- صافي العقيدة، صحيح المنهج، حريصا على العلم والتعليم والعمل وفعل الخيرات، فحصل بذلك على العلوم ما لا يحصل عليه الشيوخ الكبار مع تقدم وفاته في سن مبكر، وله مؤلفات كثيرة تؤكد على ذلك. قال عنه الإمام ابن كثير: "... كان حافظا جيدا لأسماء الرجال، وطرق الحديث، عارفا بالجرح والتعديل، بصيرا بعلل الحديث، حسن الفهم له، جيد المذاكرة، صحيح الذهن، مستقيما على طريقة السلف، واتباع الكتاب والسنة، مثابرا على فعل الخيرات".<sup>12</sup> وكل هذا يدل على سعة علمه وحرصه واجتهاده في التعلم والتعليم، والتأليف، والعمل بعلمه، والصبر والمثابرة على ذلك، فحري بنا جميعا كالجيل الحاضر أن نحتذي بسلوكه وحرصه.

#### (و) مؤلفاته

كان -رحمه الله- ممن أكثر في التأليف والتصنيف، فمؤلفاته كالبحر، فيها فوائد جمة وغزيرة في مختلف العلوم وفنونها، ومن أهمها: المحرر في أحاديث الأحكام، والصارم المنكي في الرد على السبكي، والعقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، واختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية، وغيرها من المصنفات النافعة.<sup>13</sup>

#### (ز) وفاته

<sup>9</sup> الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، 1419هـ / 1998م، *تذكرة الحفاظ*، بيروت: دار الكتب العلمية، ط. 1، ج. 4، ص. 202.

<sup>10</sup> الحسيني، ذيل *تذكرة الحفاظ*، ص. 32.

<sup>11</sup> ابن عبد الهادي، *المحرر في الحديث*، ج. 1، ص. 18.

<sup>12</sup> ابن كثير، *البداية والنهاية*، ج. 18، ص. 467.

<sup>13</sup> ابن عبد الهادي، *المحرر في الحديث*، ج. 1، ص. 19.

توفي الإمام العلامة شمس الدين ابن عبد الهادي -رحمه الله- يوم الأربعاء العاشر من شهر جمادى الأولى، بعد أن أصيب بقرحة وحمى سل قرابة ثلاثة أشهر. ومن عجيب ما يروى عنه، أن آخر كلامه أنه قال: "أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا رسول الله، اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين". وشهد جنازته قضاة البلد وأعيان الناس من العلماء، والأمراء، والتجار، والعامّة، وكانت جنازته عليها ضوء ونور. ودفن بالروضة إلى جانب قبر السيف بن المجد.<sup>14</sup> فرحمه الله رحمة واسعة وجزاه عنا وعن الأمة الإسلامية خير الجزاء على كل ما بذله من جهود وتصانيف نافعة.

## 2.2 المطلب الثاني: لمحة مختصرة عن كتاب المحرر في الحديث ومنهج تأليفه.

يعتبر هذا الكتاب من الكتب الحديثية التي أفردت لجمع أحاديث الأحكام الفقهية، وهو معدود ضمن الكتب التي تمم المبتدئ، والعالم المنتهي، قال عنه مؤلفه في مقدمته لهذا الكتاب: "فهذا مختصر يشتمل على جملة من الأحاديث النبوية في الأحكام الشرعية".<sup>15</sup> ومادة الكتاب منتخبة من المصنفات الحديثية الأصيلة كمسند الإمام أحمد بن حنبل، وصحيح البخاري ومسلم، وسنن أبي داود، وابن ماجه، والنسائي، وجامع أبي عيسى الترمذي، وصحيح أبي بكر ابن خزيمة، وكتاب الأنواع والتفاسيم لأبي حاتم ابن حبان، وكتاب المستدرک للحاكم أبي عبد الله النيسابوري، والسنن الكبير للبيهقي، وغيرها من الكتب المشهورة.<sup>16</sup> وقد حظي الكتاب اهتمام العلماء وطلبة العلم؛ فكثرت عنايتهم به شرحا وتعليقا وتدريسا في الجوامع والجامعات قديما وحديثا، وقد حفظه عدد لا بأس به من طلاب العلم إلى اليوم.

من منهج الحافظ ابن عبد الهادي في تأليفه<sup>17</sup>: أولا: رتب الأحاديث والأبواب على ترتيب فقهاء زمانه، ويغلب على الظن أنه الحافظ ابن دقيق العيد في كتابه الإمام، لأن "المحرر" يشبه "الإمام" كثيرا في الترتيب. ثانيا: قسم كتابه إلى (31) كتابا، وضمن هذه الكتب (91) بابا، ابتداء بـ «كتاب الطهارة»، وختمه بـ «كتاب الطب».

<sup>14</sup> ابن كثير، البداية والنهاية، ج. 18، ص. 467.

<sup>15</sup> ابن عبد الهادي، المحرر في الحديث، ج. 1، ص. 79.

<sup>16</sup> نفس المرجع.

<sup>17</sup> نفس المرجع، انظر مقدمة المؤلف: ج. 1، ص. 25-33.



ثالثا: بدأ المؤلف بذكر عنوان الكتاب، ثم أورد فيه أحاديث دون أن ييوب لها؛ وتلك الأحاديث هي أصل في هذا الكتاب، ثم يوّب للأحاديث التي تأتي بعدها، ويستثنى من ذلك كتاب الحدود؛ فقد عقبه بباب حد الزنى مباشرة.

رابعا: ساق ألفاظ الأحاديث بتمامها كما ثبتت في المصادر الحديثية الأصيلة غالبا، وأحيانا يقتصر على موضع الشاهد منه وربما رواه بالمعنى. خامسا: حذف أسانيد الأحاديث ولم يوردها إلا من جهة الصحابي فقط، وإذا ذكر إسناد الحديث أو طرفا منه؛ فإنما يذكره - غالبا - لفائدة إسنادية، أو متنية، تظهر بالتأمل. سادسا: أورد الحديث ثم عقبه أحيانا ببعض الشواهد، سابعاً: أورد بعض الآثار الموقوفة، وسبب إيرادها - غالبا - : أنها أصل في الباب، أو لأن لها حكم الرفع، أو لبيان علة الحديث المرفوع.

ثامنا: ومن منهجه أنه اكتفى بعزو الحديث للصححين أو أحدهما غالبا - إذا كان الحديث فيهما أو في أحدهما - ، تاسعا: عزّ كل حديث إلى من أخرجه من الأئمة عقب لفظ الحديث. عاشرا: حرص - في غير أحاديث الصححين - على بيان درجة الحديث باجتهاده، أو بنقل كلام من سبقه من الحفاظ والأئمة. الحادي عشر: منهجه في الحكم على الحديث: فإنه يسكت عن أحاديث الصححين؛ إلا إذا كان في الحديث علة فإنه يشير إليها، أما في غير أحاديث الصححين فله عبارات فيها إشارة إلى صحة الإسناد، أو جودته، أو ضعفه - من غير بيان سببه - ، وربما يبين سبب الضعف - كالإرسال - ، أو يشير إلى وقوع الاختلاف في الأسانيد.

### 3. المبحث الثاني: أنواع الأحاديث بالنسبة إلى من أسند إليه.

الأصل في الأحاديث أنها مسندة إلى النبي ﷺ، وسميت بالمرفوعة، إلا أنه ثمة أحاديث لم تسند إلى النبي ﷺ، وإنما مسندة إلى رب البرية ﷻ، وسميت بالأحاديث القدسية، وثمة - أيضا - أحاديث مسندة إلى الصحابة، وهي الموقوفة، وثمة - أيضا - أخبار مسندة إلى التابعين فمن بعدهم، وسميت بالمقطوعة. أما من حيث القبول والرد، فالأحاديث القدسية والمرفوعة هي محل قبول الأحاديث؛ لأنها مسندة إلى ما يسند إليها الأحكام، وتبقي النظر إلى معايير القبول التي وضعها المحدثون من اتصال السند، وعدالة الرواة وضبطهم، وعدم الشذوذ ولا العلة القادحة. أما الموقوفات والمقطوعات فهي مسندة إلى ما لا تسند إليه الأحكام، فالأصل أنها مردودة.<sup>18</sup>

<sup>18</sup> للمزيد من الإيضاح انظر: الطحان، محمود، 2004م، تيسير مصطلح الحديث، الرياض: مكتبة المعارف، ط. 10، ص. 158 -

من منهج الحافظ ابن عبد الهادي أنه لم يورد في كتابه المحرر في الحديث إلا المرفوعات فقط، ومن ضمنها الأحاديث القدسية. أما المرفوعات فهي الأصل فلا حاجة إلى ذكر شيء من تطبيقاتها. وأما الأحاديث القدسية، فليس لها وجود في كتاب الطهارة، وإنما موجودة في كتاب الجامع وهو خارج حدود الدراسة. وأما الموقوفات فلا ترد في الكتاب إلا القليل النادر، ولم ترد إلا لفائدة - كما سبقت في منهج الكتاب -، وأما المقطوعات فقد يوردها المؤلف بيانا لفقهاء الحديث - كما سيأتي في المبحث الآتي إن شاء الله -. وكلامنا في هذا المبحث يرتكز على الموقوفات فحسب.

### 1.3 المطلب الأول: حقيقة الحديث الموقوف وحكمه.

الموقوف: هو ما أسند إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير.<sup>19</sup> فالحديث الموقوف لا يرفع إلى النبي ﷺ وإنما يوقف إسناده إلى الصحابي قولاً له أو فعلاً أو تقريراً، سواء روي بسند متصل أم منقطع. وثمة نوع من الموقوف في ألفاظه وأشكاله، ولكن له حكم المرفوع، فسمي "مرفوعاً حكماً" أي أنه موقوف لفظاً مرفوع حكماً، وهو ما يقوله الصحابي - الذي لم يُعرف أنه يأخذ عن الإسرائيليات - ما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب؛ كالإخبار عن الأمور الماضية أو الآتية، وكذلك الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص. ويلحق بالمرفوع حكماً ما يقول فيه الصحابي: من السنة كذا، أو أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو كنا نفعل كذا، وكذلك ما يقوله التابعي عن الصحابي: يرفع الحديث، أو ينميه، أو يبلغ به، أو رواية.<sup>20</sup> وفيما يلي من المطالب بيان لبعض أساليب الحافظ ابن عبد الهادي في إيراد الحديث الموقوف والحكم عليه.

### 2.3 المطلب الثاني: إيراد الحافظ ابن عبد الهادي الموقوف لبيان علة الحديث المرفوع.

من أساليب الحافظ ابن عبد الهادي في إيراد الحديث الموقوف أنه أورد لها لبيان علة الحديث المرفوع، وقد يحكم عليه بالوقف من عنده، وقد يورد الحكم نقلاً عن غيره، وإيكم هذه الأمثلة التطبيقية له.

(أ) الأمثلة التطبيقية على هذا الأسلوب: قال الحافظ ابن عبد الهادي - رحمه الله -:

<sup>19</sup> نفس المرجع، ص. 160-163.

<sup>20</sup> ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، 1442هـ / 2021م، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. تحقيق د.

عبد المحسن بن محمد القاسم، ط. 1، ص. 180-188.

{11} وروى الترمذي عن سوار بن عبد الله العنبري، عن المعتمر بن سليمان قال: سمعت أيوب يحدث عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يغسل الإناء إذا ولغ فيه الكلب سبع مرات؛ أخراهن - أو قال: أولاهن - بالتراب. وإذا ولغت فيه الهرة؛ غسل مرة»، وقال: «حديث حسن صحيح». وروى أبو داود قوله: «وإذا ولغ الهر؛ غسل مرة» موقوفاً، وهو الصواب.<sup>21</sup>

{45} وعن سنان بن ربيعة، عن شهر بن حوشب، عن أبي أمامة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الأذنان من الرأس، وكان يمسح رأسه مرة، ويمسح المأقين» رواه ابن ماجه. وسنان: روى له البخاري حديثاً مقروناً بغيره، وقال النسائي: «ليس بالقوي». وشهر: وثقه أحمد، وابن معين، وغيرهما، وتكلم فيه غير واحد من الأئمة، وروى له مسلم مقروناً بغيره. والصواب أن قوله: «الأذنان من الرأس» موقوف على أبي أمامة، كذلك رواه أبو داود، وقاله الدارقطني؛ والله أعلم.<sup>22</sup>

{78} وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من غسل ميتاً فليغتسل، ومن حمه فليتوضأ» رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي - وحسنه -، ولم يذكر ابن ماجه الموضوع. وقال أبو داود: «هذا منسوخ»، وقال الإمام أحمد: «هو موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه»، وقال البخاري: «قال ابن حنبل، وعلي: لا يصح في هذا الباب شيء».<sup>23</sup>

(ب) التحليل.

قوله في الحديث الأول: (وروى أبو داود قوله: «وإذا ولغ الهر؛ غسل مرة» موقوفاً وهو الصواب). أي أن أبا داود روى هذا الحديث موقوفاً على أبي هريرة، ولم يرفع إلى النبي ﷺ، ويظهر أن المؤلف مال إلى أن الوقف هو الصواب، ولهذا أورد هذه الرواية تعليلاً لرواية الرفع، وأن الصحيح وقفه. ومثله في الحديث الثاني، فإن قوله: (والصواب أن قوله: «الأذنان من الرأس» موقوف على أبي أمامة، كذلك رواه أبو داود، وقاله الدارقطني؛ والله أعلم) دالة على أن المؤلف رجح كونه موقوفاً على أبي أمامة، وهو تعليل منه لرواية الرفع. وأيضاً يلاحظ من الحديثين أن الحافظ ابن

<sup>21</sup> ابن عبد الهادي، المحرر في الحديث، ج. 1، ص. 89.

<sup>22</sup> نفس المرجع، ص. 112.

<sup>23</sup> نفس المرجع، ج. 1، ص. 137.

عبد الهادي قد حكم باجتهاده على الحديثين بالوقف. وأما الحديث الثالث ففيه أن المؤلف علّل الحديث بحكم الإمام أحمد بالوقف، وهو قوله (وقال الإمام أحمد: «هو موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه»).

### 3.3 المطلب الثالث: إيراده أثراً موقوفاً عقب الحديث المرفوع - ولا علاقة له به - لبيان ضعفه وعلته.

من أساليب الحافظ ابن عبد الهادي في إيراد الحديث الموقوف، أنه أتى بالأثر الموقوف عقب الحديث المرفوع لبيان ضعفه وعلته.

(أ) المثال التطبيقي على هذا الأسلوب: قال الحافظ ابن عبد الهادي -رحمه الله-:

{91} وعن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تبلى قائماً» رواه ابن حبان، وقال: «أخاف أن ابن جريج لم يسمع من نافع هذا الخبر». وقد ثبت عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أنه بال قائماً.<sup>24</sup>

(ب) التحليل.

يلاحظ من هذا الحديث أن الحافظ ابن عبد الهادي أتى بالموقوف مستقلاً، ليس له علاقة بالحديث، لبيان ضعف الحديث وعلته. فراوي الحديث وهو عبد الله بن عمر قد ثبت عنه أنه بال قائماً، والحديث فيه نهي عن ذلك، فمخالفة الراوي لمضمون روايته تعد قرينة من قرائن ضعف الرواية، وترجيح الرواية الأخرى عند التعارض.<sup>25</sup>

### 4. المبحث الثالث: فقه الحديث في كتاب الطهارة من المحرر في الحديث.

#### 1.4 المطلب الأول: حقيقة فقه الحديث وأهميته.

معرفة فقه الحديث هو نوع من أنواع علوم الحديث، وحقيقة فقه الحديث هي استخراج الأحكام من نصوصه واستنباط معانيه منها، وإظهار مشكل ألفاظه على أحسن التأويل، والتوفيق بين مختلفها على الوجه

<sup>24</sup> نفس المرجع، ج. 1، ص. 146.

<sup>25</sup> الطوي، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الصرصري، 1407هـ / 1987م، شرح مختصر الروضة، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط. 1، ج. 3، ص. 710.

المناسب وتنزيلها.<sup>26</sup> والفقهاء من أهم ينبغي أن يعتني به طلاب العلم، فهو ثمرة العلوم الشرعية وبه قوام الشريعة.<sup>27</sup> ولأجل أهميته كان الإمام أحمد بن حنبل يتأسف على ما فاتته من الإمام الشافعي لكونه متبحرا في مجال فقه الحديث، قائلا: "لولا الشافعي ما عرفنا فقه الحديث".<sup>28</sup> الخلاصة أن معرفة فقه الحديث هي الفائدة العظمى والثمرة المرجوة من دراسة الحديث، إذ أن التعلم ليس إلا لأجل العمل به، وهو لا يتأتى إلا بفهمه ومعرفة أحكامه ومعانيه. وفيما يلي من المطالب ذكر لبعض أساليب الحافظ ابن عبد الهادي في إيراد فقه الحديث مع ذكر بعض تطبيقاته في كتاب الطهارة من المحرر في الحديث.

#### 2.4 المطلب الثاني: فقه الحديث في عناوين الكتب وتراجم الأبواب.

من حيث منهجية ترتيب الأبواب يتأثر الحافظ ابن عبد الهادي بفقهاء زمانه، منهم ابن دقيق العيد.<sup>29</sup> رتب المؤلف كتابه ترتيبا فقهيا، حيث ابتدأ بكتاب الطهارة التي هي أهم شروط الصلاة، ثم تلى بكتاب الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام العملية، ثم أتبعها بكتب أخرى بعدها. أما من حيث ترتيب الأبواب فابتدأ بأصول الحديث في كتاب الطهارة، ثم أتبعها بباب الآنية، لأنها محل الماء المستعمل للطهارة؛ فيشترط أن يكون طاهرا، ثم يليه باب السواك لكونه مسنونا قبل الوضوء، ثم يليه باب صفة الوضوء وفرائضه لكونه شرط أساسي لصحة الصلاة على المحدث حدثا أصغر، إلى آخر ما ذكره في كتاب الطهارة؛ كلها تدل على تنسيقه الموفق، المرتب على التسلسل الفقهي الواقع في العبادات.

<sup>26</sup>القاضي عياض، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي السبتي، 1379هـ - 1970م، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: دار التراث، ط. 1، ص. 5.

<sup>27</sup>الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، 1397هـ / 1977م، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط. 2، ص. 63.

<sup>28</sup>الشافعي، محمد بن إدريس، 1357هـ / 1938م، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مصر: مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط. 1، ص. 6.

<sup>29</sup>ابن عبد الهادي، المحرر في الحديث، ج. 1، ص. 25.

### 3.4 المطلب الثالث: إيراد الروايات التي تفسر بعضها بعضاً.

من أساليب الحفاظ ابن عبد الهادي في فقه الحديث، أنه أورد في كتابه عدداً من الأحاديث أو الروايات التي تفسر وتوضح بعضها بعضاً، وبالتالي يسهل للمتطلع على كتابه معرفة فقه الحديث منها. وفيما يلي مثال تطبيقي على ذلك من خلال كتاب الطهارة من المحرر في الحديث.

(أ) المثال للأحاديث التي تفسر بعضها بعضاً: قال ابن عبد الهادي -رحمه الله-:

{47} وعن نعيم المجر قال: «رأيت أبا هريرة رضي الله عنه يتوضأ؛ فغسل وجهه فأسبغ الوضوء، ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد، ثم يده اليسرى حتى أشرع في العضد، ثم مسح برأسه ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق، ثم غسل رجله اليسرى حتى أشرع في الساق. ثم قال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ. وقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أتمم الغر المحجلون يوم القيامة من إسباغ الوضوء، فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحجيله» رواه مسلم.<sup>30</sup>

{48} وروي أيضاً من حديث نعيم: «أنه رأى أبا هريرة رضي الله عنه يتوضأ؛ فغسل وجهه وبديه حتى كاد يبلغ المنكبين، ثم غسل رجله حتى رفع إلى الساقين ثم قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن أمتي يأتون يوم القيامة غرا محجلين من أثر الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل». وروي الإمام أحمد حديث نعيم، عن أبي هريرة، وزاد فيه: «قال نعيم: لا أدري قوله: من استطاع أن يطيل غرته فليفعل؛ من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو من قول أبي هريرة؟»<sup>31</sup>.

{49} وروي مسلم عن قتيبة، عن خلف بن خليفة، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبي حازم قال: «كنت خلف أبي هريرة رضي الله عنه وهو يتوضأ للصلاة، فكان يمد يده حتى يبلغ إبطه، فقلت له: يا أبا هريرة! ما هذا الوضوء؟ فقال: يا بني فروخ! أنتم هاهنا! لو علمت أنكم هاهنا ما توضأت هذا الوضوء؛ سمعت خليلي صلى الله عليه وسلم يقول: تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء»<sup>32</sup>.

<sup>30</sup> نفس المرجع، ج. 1، ص. 113.

<sup>31</sup> نفس المرجع، ج. 1، ص. 114.

<sup>32</sup> نفس المرجع، ج. 1، ص. 115.

(ب) التحليل للأحاديث السابقة:

الرواية الأولى فيها تطويل أبي هريرة غسل اليد إلى العضد، وغسل الرجل إلى الساق، ثم نسب هذا الفعل إلى فعل النبي ﷺ، واحتج بحديث قولي سمعه من النبي ﷺ: "أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من إسباغ الوضوء، فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحجيله". أما الرواية الثانية: ففيها حديث قولي مثل الأولى، إلا أن المؤلف زاد فيه رواية أحمد، حيث فيها إثبات شك الراوي عن أبي هريرة وهو نعيم الجمر، ففيه احتمال وقوع الخطأ من جهته. والرواية الثالثة: رواية أبي حازم التي فيها تصريح بأن فعل أبي هريرة السابق ليس معروفاً عند الصحابة، وكان أبو حازم استغرب منه، بل كان أبو هريرة يعلم بأن فعله غريب لا يعرف، ولهذا لا يفعله إلا سرا.

الخلاصة أن قوله "فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحجيله" مدرجة من كلام أبي هريرة -رضي الله عنه-، وهو فهم فهمه أبو هريرة الذي يخالف جماهير الصحابة. أما الرواية الثانية فهي تثبت احتمال وقوع الخطأ في الرواية وهو الإدراج. وأما الرواية الثالثة فهي تؤكد ذلك وتبين بأن تطويل الغرة والتحجيل بتطويل غسل اليد والرجل حتى يتجاوز محل الفرض هو فهم واجتهاد لأبي هريرة وليس مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وأن المرفوع هو المقطع الأول منه، وهو قوله ﷺ: "أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من إسباغ الوضوء"، وفيه ثواب موعود لمن أسبغ الوضوء بإيجاد الغرة والتحجيل يوم القيامة. وبهذا يتضح لنا فقه هذه الأحاديث. والله أعلم.

#### 4.4 المطلب الرابع: ترجيحه لإحدى الروايات على الأخرى.

من أساليب الحفاظ ابن عبد الهادي في فقه الحديث، أنه أورد في كتابه عدداً من الروايات، ويرجح إحداها على الأخرى، فيتبين بها رأيه في تلك المسألة. فيما يلي مثال تطبيقي على هذا الأسلوب من كتاب الطهارة من المحرر في الحديث.

(أ) المثال لترجيح الرواية على الأخرى مما يتبين بها رأي المؤلف في المسألة: قال ابن عبد الهادي -رحمه الله-:

{52} وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه: «أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ، فأخذ لأذنيه ماءً خلاف الماء الذي أخذ لرأسه» رواه البيهقي من رواية الهيثم بن خارجة، عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن حبان بن واسع الأنصاري، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه، وقال: «هذا إسناد صحيح». ورواه

مسلم عن غير واحد، عن ابن وهب، ولفظه: «أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ... - فذكر وضوءه - قال: ومسح رأسه بماء غير فضل يده»، ولم يذكر الأذنين. قال البيهقي: «وهذا أصح من الذي قبله»<sup>33</sup>  
(ب) التحليل:

أورد الحافظ ابن عبد الهادي في هذا الحديث روايتان: الرواية الأولى فيها أن النبي ﷺ كان يتوضأ، وفيه أنه أخذ لمسح أذنيه ماء غير الماء الذي أخذ لرأسه، أي أنه أخذ ماء جديدا لأذنيه. ثم ذكر المؤلف الرواية الثانية، وفيها أن النبي ﷺ كان يتوضأ ومسح رأسه بماء غير فضل يده. ويظهر من الروايتين أن بينهما اختلاف، أولاهما في مسح الأذن، والثانية في مسح الرأس. ويظهر من صنيع المؤلف أنه رجح الرواية الثانية التي رواها مسلم وغيره، ولذلك عقبها بما نقله من قول البيهقي - رحمه الله - "وهذا أصح من الذي قبله"، إشارة منه على أن الراجح في مسح الأذنين هو عدم أخذ الماء من جديد، ويكون مسحهما بالماء الذي استعمل لمسح الرأس، وأن الرواية الأولى فيها خطأ. ومما يؤكد هذا الترجيح أن المؤلف قد أورد رواية مسلم مقدا برقم (36)، وفيها مثل ما تقدم في الرواية الثانية. والله أعلم.

#### 4.5 المطلب الخامس: أن يأتي بالآثار عن التابعين فمن بعدهم لبيان فقه الحديث.

من أساليب الحافظ ابن عبد الهادي في فقه الحديث، أنه أورد في كتابه آثارا عن التابعين فمن بعدهم لأجل بيان فقه الحديث، وإليك هذه الأمثلة التطبيقية.

(أ) الأحاديث التي فيها آثار المتقدمين. قال ابن عبد الهادي - رحمه الله -:

{62} وعن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال، ثم توضأ ومسح على خفيه». قال إبراهيم: «كان يعجبهم هذا الحديث؛ لأن إسلام جرير رضي الله عنه كان بعد نزول المائدة» متفق عليه، واللفظ لمسلم.<sup>34</sup>

<sup>33</sup> نفس المرجع، ج. 1، ص. 116.

<sup>34</sup> نفس المرجع، ج. 1، ص. 124.



{86} وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء قال: اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث» متفق عليه. وقال البخاري: «وقال سعيد بن زيد: حدثنا عبد العزيز: إذا أراد أن يدخل» ولسعيد بن منصور في «سننه»: «كان يقول: باسم الله».<sup>35</sup>

## (ب) التحليل

الحديث الأول فيها رواية إمام من أئمة التابعين (إبراهيم النخعي) يوردها المؤلف لإثبات فقه الحديث وهو مشروعية المسح على الخفين، وأنها ثابتة لم تنسخ، لأن الحديث وارد مؤخرًا، لكون الراوي أسلم متأخرًا. وأما الحديث الثاني ففيه قول عبد العزيز " إذا أراد أن يدخل"، بيانا لقوله ﷺ في الحديث "إذا دخل"، أي أن الدعاء الوارد في الحديث يقال عند إرادة دخول الخلاء. الله أعلم.

## 5. المبحث الرابع: اختصار المتن والرواية بالمعنى.

### 1.5 المطلب الأول: حقيقة اختصار المتن والرواية بالمعنى

هما نوعان من أنواع علوم الحديث، ذكرهما الحافظ ابن حجر في نزهة النظر هكذا موحدًا في باب واحد. والأصل أنه لا يجوز أن يتعمد المرء تغيير صورة المتن مطلقًا، ولا الاختصار منه بالنقص ولا إبدال اللفظ باللفظ المرادف له (الرواية بالمعنى)؛ إلا إذا كان عالما بمدلولات الألفاظ في اللغة العربية، وبما يحيل المعاني ويغيره، على الصحيح من أقوال أهل العلم. والأولى أن يورد المرء الحديث بلفظه ولا يتصرف بشيء منه.<sup>36</sup> ولا شك أن أمثال الحافظ ابن عبد الهادي كان ممن عرف مدلولات الألفاظ في اللغة، وما يحيل المعاني منها.

الأصل أن اختصار المتن والرواية بالمعنى ليسا من منهج الحافظ ابن عبد الهادي في تأليف الكتاب، إذ الأصل إيراد الأحاديث كما هي بدون زيادة أو نقص أو إبدال أو تصرف في الألفاظ. ولكن المؤلف قد يختصر في بعض الأحاديث ويروي بالمعنى حيث لا يفعله إلا لفائدة - كما بينا في المقدمة -. وإليك هذه الأمثلة التطبيقية من كتاب الطهارة من المحرر في الحديث مع ذكر أساليب المؤلف عندها.

### 1.5 المطلب الثاني: اختصاره للمتن بإيراد الجزء المتعلق بعنوان الباب من غير التصرف في الألفاظ

<sup>35</sup> نفس المرجع، ج. 1، ص. 143.

<sup>36</sup> ابن حجر، نزهة النظر، ص. 165-168.

من أساليب الحفاظ ابن عبد الهادي في اختصار المتن، أنه اختصرها بأن يورد جزءا من المتن فيما يناسب عنوان الباب من غير التصرف في الألفاظ، أي ليس فيها رواية بالمعنى.

(أ) الأحاديث التي فيها اختصار للمتون وليس فيها رواية بالمعنى. قال ابن عبد الهادي -رحمه الله-:

{36} وعن حبان بن واسع أن أباه حدثه: أنه سمع عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه: «يذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ...»، وفيه: «ومسح رأسه بماء غير فضل يديه، وغسل رجله حتى أنفاهما» رواه مسلم.<sup>37</sup>

{81} وفي «الصحيحين» في حديث هرقل: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليه: بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم»، وفيه: «و يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون».<sup>38</sup>

(ب) التحليل

الحديث الأول فيه اختصار واضح للمتن، بحيث أن المؤلف جاء بجزء يسير من الحديث فيما يحتاج إليه لإثبات فرضية مسح الرأس، وأنه ركن مستقل عن غسل اليد فلا يمسح الرأس بفضل ماء غسل اليد، بل يأخذ ماء جديدا. أما الحديث الثاني ففيه اختصار واضح لقصة طويلة، فالمؤلف جاء بجزء من المتن فيما يحتاج إليه لإثبات حكم متعلق بالحدث، وهو أن وجود قطعة من الآيات القرآنية في الكتب والرسائل لا تأخذ حكم المصحف في اشتراط الطهارة عند مسها. والله أعلم.

## 5.2 المطلب الثالث: اختصاره للمتون مع روايته بالمعنى.

من أساليب الحفاظ ابن عبد الهادي في اختصار المتن والرواية بالمعنى، أنه اختصرها بأن يورد جزءا من المتن فيما يناسب عنوان الباب مع التصرف في الألفاظ، أي أنه رواها بالمعنى.

(أ) الحديث الذي فيه اختصار للمتن ورواية بالمعنى: قال ابن عبد الهادي -رحمه الله-:

<sup>37</sup> ابن عبد الهادي، المحرر في الحديث، ج. 1، ص. 107

<sup>38</sup> نفس المرجع، ج. 1، ص. 140.

{19} وعن عمران بن حصين رضي الله عنهما: «أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه توضعوا من مزادة امرأة مشرقة» متفق عليه. وهو مختصر من حديث طويل.<sup>39</sup>  
(ب) التحليل:

في هذا الحديث اختصار واضح، صرح به المؤلف -رحمه الله- عقب الحديث، وفيه أيضا تصرف في الألفاظ، فقد رواه المؤلف بالمعنى، ومما يؤكد ذلك أن اللفظ الوارد في الصحيحين ليس فيه هذه الألفاظ،<sup>40</sup> وإنما أورد المؤلف قطعة مما يؤدي المعنى المراد في جزء قصير من ذلك الحديث الطويل. الله أعلم.

## 6. المبحث الخامس: غريب الحديث

### 6.1 المطلب الأول: حقيقة غريب الحديث وأهميته

غريب الحديث هو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة خفية يصعب فهمها لقللة استعمالها.<sup>41</sup> وهو فن مهم يقبح جهله لأهل الحديث، وتبرز أهميته من حيث أن الحديث لم يفهم على وجهه إلا بعد معرفة تفسير غريبه، ولهذا قد كثرت المصنفات في هذا المجال، من أهمها: "غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلام، وكذا "غريب الحديث" لابن قتيبة.<sup>42</sup> فيما يلي من المطالب ذكر وبيان لبعض أساليب الحافظ ابن عبد الهادي في تفسير غريب الحديث مع إيراد أمثلة تطبيقية لها من كتاب الطهارة من المحرر في الحديث.

### 6.2 المطلب الثاني: تفسير غريب الحديث من عند المؤلف

من أساليب الحافظ ابن عبد الهادي في تفسير غريب الحديث إيراد التفسير من عنده، ولا ينسبها إلى غيره، ويحتمل أن ينقلها من كتاب الإمام لأنه يشبهه كثيرا. وفيما يلي ذكر مثال تطبيقي لهذا الأسلوب:  
(أ) مثال للحديث الذي فيه تفسير غريب الحديث من عند المؤلف: قال ابن عبد الهادي -رحمه الله-:

<sup>39</sup> نفس المرجع، ج. 1، ص. 95.

<sup>40</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه، 1422هـ، الجامع الصحيح. عناية د. محمد زهير الناصر، بيروت: دار طوق النجاة، ط. 1، ج. 1، ص. 76، رقم 344.

<sup>41</sup> السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، د.ت، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفارياوي، الرياض: دار طيبة، ج. 2، ص. 637.

<sup>42</sup> نفس المرجع، ج. 2، ص. 638.

{25} وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك» متفق عليه. ويشوص بمعنى: يدلك، وقيل: يغسل، وقيل: ينقي. وللنسائي عن حذيفة رضي الله عنه قال: «كنا نؤمر بالسواك إذا قمنا من الليل». <sup>43</sup>

(ب) التحليل:

يلاحظ من المثال السابق أن الحافظ فسر كلمة "يشوص" بمعنى الدلك، ولم ينسبها إلى غيره، وأما المعاني التالية (يغسل وينقي) فقد نسبها إلى غيره بقوله "قيل".

### 6.3 المطلب الثالث: تفسير غريب الحديث بإيراد المعاني من غيره ونسبتها إليه.

من أساليب الحافظ ابن عبد الهادي في تفسير غريب الحديث إيراد التفسير من غيره مع نسبتها إليه. وفيما يلي ذكر مثال تطبيقي لهذا الأسلوب.  
(أ) الأمثلة على هذا الأسلوب: قال الحافظ ابن عبد الهادي -رحمه الله-:

(28) وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «عشر من الفطرة: قص الشارب، وإعفاء اللحية، والسواك، واستنشاق الماء، وقص الأظفار، وغسل البراجم، وتنف الإبط، وحلق العانة، وانتقاص الماء. قال مصعب: ونسيت العاشرة؛ إلا أن تكون المضمضة. قال وكيع: انتقاص الماء يعني: الاستنجاء» رواه مسلم. وذكر له النسائي، والدارقطني علة مؤثرة. ومصعب: هو ابن شيبه، متكلم فيه؛ قال النسائي: «منكر الحديث». <sup>44</sup>

{89} وعن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا تغوط الرجلان فليتوار كل واحد منهما عن صاحبه، ولا يتحدثا على طوفهما؛ فإن الله يمقت على ذلك» أخرجه ابن السكن. وقال ابن القطان: «هو حديث صحيح، ومحمد بن عبد الرحمن ثقة». والطوف: الغائط؛ قاله الجوهري. <sup>45</sup>

(ب) التحليل:

<sup>43</sup> ابن عبد الهادي، المحرر في الحديث، ج. 1، ص. 98.

<sup>44</sup> نفس المرجع، ج. 1، ص. 100.

<sup>45</sup> نفس المرجع، ج. 1، ص. 145.

يظهر من المثالين السابقين أن ابن عبد الهادي نقل تفسير العلماء السابقين ونسبها إليهم: ففي الحديث الأول فيه تفسير "انتقاص الماء"، فنقل تفسير الإمام وكيع، ومعناه "الاستنجا". وفي الحديث الثاني فيه تفسير لفظ "الطوف"، فنقل تفسير الجوهري له وهو "الغائط".

#### 6.4 المطلب الرابع: تفسير غريب الحديث بالحديث الآخر

من أسلوب الحافظ ابن عبد الهادي في تفسير غريب الحديث أنه أتى بالحديثين أو أكثر، بحيث يكون الثاني منهما تفسيراً للفظ الغريب الوارد في الحديث الأول. وإليك المثال التطبيقي التالي.

(أ) الأمثلة على هذا الأسلوب: قال ابن عبد الهادي -رحمه الله-:

{31} وعن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن القزع» متفق عليه.<sup>46</sup>

{32} وقال أبو داود: حدثنا أحمد بن حنبل: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن أيوب، عن نافع،

عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى صبياً قد حلق بعض شعره وترك بعضه؛ فنهاهم عن ذلك، وقال: احلقوه كله، أو اتركوه كله». وهذا إسناد صحيح، ورواته كلهم أئمة ثقات، والله أعلم.<sup>47</sup>

(ب) التحليل:

يلاحظ من الحديث الأول أن فيها لفظاً غريباً وهو "القزع"، وأورد المؤلف عقبه بالحديث الثاني، وفيه تفسير

للقزع، وهو حلق بعض الشعر وترك بعضه. فالأحاديث يفسر بعضها بعضاً، وهذا من أحسن ما يفسر به اللفظ الغريب.

#### 7. المبحث السادس: مختلف الحديث

##### 7.1 المطلب الأول: حقيقة مختلف الحديث وأهميته

يقول الطحان في تعريفه لمختلف الحديث: "هو الحديث المقبول المعارض بمثله، مع إمكان الجمع

بينهما".<sup>48</sup>، يظهر من التعريف السابق أن مختلف الحديث يشترط أن يكون بين حديثين متساويين في المرتبة والقوة،

<sup>46</sup> نفس المرجع، ج. 1، ص. 103.

<sup>47</sup> نفس المرجع، ج. 1، ص. 104.

<sup>48</sup> الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص. 71.

ويكون في ظاهرهما التعارض، ويمكن لذوي الفهم الثاقب أن يوفقوا بين مدلوليهما. وهذا العلم من أهم علوم الحديث، فالأصل في النصوص الشرعية الثابتة لا تعارض بينها. ولهذا قال ابن خزيمة: " لا أعرف حديثين متضادين؛ فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما".<sup>49</sup> ولا يتصدى له إلا من كان عنده أهلية في الحديث والفقهاء وأصول الفقهاء، وله خبرة طويلة في الغوص في معاني النصوص الدقيقة.<sup>50</sup>

والحافظ ابن عبد الهادي في كتاب الطهارة - حسب استقراء الباحث القاصر - لم يرق بتوفيق الأحاديث المختلفة، وإنما أوردتها بدون تعليق. سوف يورد الباحث مثالا واحدا للأحاديث المختلفة في كتاب الطهارة ويحاول الجمع بينها مستعينا بكلام الأئمة في تلك المسألة.

## 7.2 المطلب الثاني: مثال تطبيقي لمختلف الحديث في كتاب الطهارة من المحرر في الحديث.

(أ) الأحاديث المختلفة: قال الحافظ ابن عبد الهادي - رحمه الله -:

{95} وعن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال: «قيل له: قد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة! قال: فقال: أجل؛ لقد نمنا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع أو بعظم» رواه مسلم.<sup>51</sup>

{96} - وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «ارتقيت فوق بيت حفصة رضي الله عنها لبعض حاجتي؛ فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته مستدبر القبلة؛ مستقبل الشام» متفق عليه، واللفظ للبخاري.<sup>52</sup>

(ب) التحليل

الحديث الأول (حديث أبي أيوب) فيه دلالة على عدم جواز استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط مطلقا، لا في الصحاري ولا في البنيان. والحديث الثاني فيه دلالة على جواز استقبال القبلة ببول أو غائط في

<sup>49</sup> السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج. 2، ص. 652.

<sup>50</sup> الطحان، تيسير مصطلح الحديث ص. 73.

<sup>51</sup> ابن عبد الهادي، المحرر في الحديث، ج. 1، ص. 147.

<sup>52</sup> نفس المرجع، ج. 1، ص. 148.

الصحاري والبيان. فالظاهر أن ما فعله النبي ﷺ في الحديث الثاني يخالف قوله الوارد في الحديث الأول. فجمع بينهما بالترقية بين البيان وغيره، فالجواز في البيان والنهي في غير البيان.<sup>53</sup>

وقد ذهب إلى التفريق بين البيان والصحاري جمهور العلماء. قال الحافظ ابن حجر: " وبالتفريق بين البيان والصحراء مطلقاً قال الجمهور وهو مذهب مالك والشافعي وإسحاق، وهو أعدل الأقوال لإعماله جميع الأدلة".<sup>54</sup> وعلى هذا فيكون هذا المثال يصلح أن يكون مثالا لمختلف الحديث، لكون الحديثين مقبولين متساويين في القوة والمرتبة، ويكون التعارض ظاهراً، ويمكن الجمع بينهما. والله اعلم.

## 8. الخاتمة:

توصل الباحث خلال بحثه إلى عدد من النتائج التالية:

- (1) أن الحافظ ابن عبد الهادي -رحمه الله- مثال يحتذى به في العلم، والتعلم، والتعليم، والتأليف، والعمل بعلمه، والاجتهاد، والصبر، والمثابرة عليه، وكان متفنناً له توسع في الفنون الكثيرة وعلم الحديث على وجه الخصوص، مع ما يتمتع به من عقيدة صافية وحسن الفهم.
- (2) يعتبر كتاب "المحرر في الحديث" من أجلى كتُب الأحكام وأدقها تحريراً لألفاظها، وحكماً على أحاديثها، وإشارةً إلى مراتب كثير من رواها بالجرح والتعديل. وهي من الكتب التي تهم الطالب المبتدئ والعالم المنتهي..
- (3) اشتمل البحث على ذكر خمسة أنواع من علوم الحديث المتننية، وهي: الأول: أنواع الأحاديث بالنسبة إلى من أسند إليه وفيها المرفوع والموقوف، والثاني: فقه الحديث، والثالث: غريب الحديث، والرابع: اختصار المتون والرواية، والخامس: مختلف الحديث.
- (4) من أنواع الحديث المتننية في كتاب المحرر هو المرفوع والمقطوع، ومن منهج المؤلف أنه لم يورد في كتابه المحرر في الحديث إلا المرفوعات فقط، ومن ضمنها الأحاديث القدسية، أما الموقوفات فلا ترد في الكتاب إلا القليل النادر، ولم ترد إلا لفائدة.
- (5) من أساليب الحافظ ابن عبد الهادي في إيراد الحديث الموقوف أنه أوردها لبيان علة الحديث المرفوع، وقد يحكم عليه بالوقف من عنده، وقد يورد الحكم نقلاً عن غيره، ومن أساليبه أنه أتى بالأثر الموقوف عقب الحديث المرفوع لبيان ضعفه وعلته.

<sup>53</sup> سحلول، السيد أحمد، 1437هـ/2016، السعي الحثيث في التأليف بين مختلف ومشكل الحديث، طبعة خاصة للمؤلف، ص. 78-79.

<sup>54</sup> ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، 1379هـ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، بيروت: دار المعرفة، ج. 1، ص. 246.

(6) من أساليب الحافظ ابن عبد الهادي في فقه الحديث، أنه أورد في كتابه عددا من الأحاديث أو الروايات التي تفسر وتوضح بعضها بعضا، ومنها أنه أورد عددا من الروايات، ويرجح إحداها على الأخرى، فيتبين بها رأيه في تلك المسألة، ومنها أنه أورد في كتابه آثارا عن التابعين فمن بعدهم لأجل بيان فقه الحديث.

(7) الأصل أن اختصار المتون والرواية بالمعنى ليسا من منهج الحافظ ابن عبد الهادي في تأليف الكتاب، إذ الأصل إيراد الأحاديث كما هي بدون زيادة أو نقص أو إبدال أو تصرف في الألفاظ. ولكن المؤلف قد يختصر في بعض الأحاديث ويروي بالمعنى حيث لا يفعله إلا لفائدة.

(8) من أساليب الحافظ ابن عبد الهادي في اختصار المتون، أنه اختصرها بأن يورد جزءا من المتن فيما يناسب عنوان الباب من غير التصرف في الألفاظ تارة، ويتصرف في الألفاظ تارة أخرى.

(9) من أساليب الحافظ ابن عبد الهادي في تفسير غريب الحديث إيراده التفسير من عنده، ولا ينسبها إلى غيره، ويحتمل أنه ينقلها من كتاب الإمام لأنه يشبهه كثيرا، وأحيانا يورد تفسير الغريب نقلا عن غيره مع نسبته إليه، ومن أساليبه في تفسير الغريب أنه أتى بالحديثين أو أكثر، بحيث يكون الثاني منهما تفسيرا للفظ الغريب الوارد في الحديث الأول.

(10) الحافظ ابن عبد الهادي في كتاب الطهارة لم يقيم بتوفيق الأحاديث المختلفة - حسب استقراء الباحث - القاصر، وإنما أوردتها بدون تعليق.

في ختام هذا البحث، أسأل الله - تبارك وتعالى - أن يكون صاحبها قد أحسنَ فيه وأوضح وأجاز، ولا يدعي صاحبها الكمال، بل لا بد وأن يعتريه النقص والخلل، كما يسأل الله - عزَّ وجلَّ - أن يجعل أعمالنا جميعها خالصة لوجهه الكريم وأن يجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، اللهم لك الحمد فيما يسرت، الحمد لله رب العالمين.

## REFERENCES (المصادر والمراجع)

- [1] Ibn Hajar, Abu al-Faḍl Aḥmad ibn 'Alī ibn Muḥammad ibn Aḥmad al-Asqalānī. 1435H. *Bulugh al-Marām min Adillat al-Aḥkām*. Riyadh: Dār al-Qabs. 1.
- [2] Qaḥṭānī, Fahd ibn Saīd Hādī (al-). 2017. "Anwā' Ulūm al-Ḥadīth al-Matnīyah Jam'u wa Dirāsah li Mu'allifihī Abd al-Ghanī ibn Abd al-Wāhid al-Maqdisī". *Majallatu Jāmi'at al-Malik Khālīd lī al-'Ulūm al-Shar'īyah wa al-Dirāsāt al-Islāmīyah*. Abha: King Khalid University. ISSUE: 1. VOLUME: 14.



- [3] Rawābidah, Maisā' 'Alī Aḥmad. 2018. "Ulūm al-Ḥadīth al-Muta'alliqah bi al-Riwāyah 'inda al-Bukhārī fī Ṣaḥīḥihi (kitab al-'Ilmī anmūḍajan)". *Majallatu Dirāsāt 'Ulūm al-Shar'īyah wa al-Qānūn*. Jordan: Faculty of Alia College, Al-Balqa Applied University, ISSUE: 1. VOLUME: 14.
- [4] Ibn Kathīr, Abu al-Fidā' Ismā'īl ibn Umar al-Qurashī al-Baṣrī al-Dimashqī. 1424H/2003M. *al-Bidāyah wa al-Nihāyah*. Riyadh: Dār Hajr. 1.
- [5] Ibn 'Abd al-Hādī, Muḥammad ibn Aḥmad al-Maqdisī, 1442H/2021M. *al-Muḥarrar fī al-Ḥadīth*. Taḥqīq Abd al-Muḥsin al-Qāsim. 2.
- [6] Ḥusainī, Shamsuddīn Abu al-Maḥāsin Muḥammad ibn Alī ibn al-ḥasan al-Dimashqī (al-). 1419H/1998M. *Dhailu Tadhkirat al-Ḥuffādh*. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah. 1.
- [7] Dhahabi, Shamsuddīn Abu Abdillāh Muḥammad ibn Aḥmad ibn 'Uthmān (al-). 1419H/1998M. *Tadhkirat al-Ḥuffādh*. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah. 1.
- [8] Ṭaḥān, Maḥmūd (al-). 1425H/2004M. *Taysīr Muṣṭalaḥ al-Ḥadīth*. Riyadh: Maktabah al-Ma'ārif. 10.
- [9] Ibn Ḥajar, Abu al-Faḍl Aḥmad ibn 'Alī ibn Muḥammad ibn Aḥmad al-Asqalānī. 1442H/2021M. *Nuzhat al-Nazar fī Tawḍīhi Nukhbat al-Fikar fī Muṣṭalahi Ahl al-Athar*. Taḥqīq Abd al-Muḥsin al-Qāsim. 1.
- [10] Ṭūfī, Sulaimān ibn Abd al-Qawī ibn al-Karīm al-Ṣarṣarī (al-). 1407H/1987M. *Sharh Mukhtṣar al-Rawḍah*. Beirut: Mu'ssah al-Risālah. 1.
- [11] Qādī 'īyād, 'īyād ibn Mūsā ibn 'īyād ibn 'Imrūn al-Yaḥṣubī al-Sibtī (al-). 1379H/1970M. *al-Ilmā' ilā Ma'rifati Uṣūl al-Riwāyah wa Taqyīd al-Samā*. Cairo: Dār al-Turāth. 1.
- [12] Ḥākīm, Abu Abdillāh Muḥammad ibn Abdillāh ibn Muḥammad al-Naisābūrī (al-). 1397H/1977M. *Ma'rifat Ulūm al-Ḥadīth*. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah. 2.
- [13] Shafī'i, Muḥammad ibn Idrīs (al-). 1357H/1938M. *al-Risālah*. Mesir: Muṣṭafa al-Yābī al-Ḥalabī wa Aulād. 1.
- [14] Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn 'Alī ibn Muḥammad al-'Asqalānī. 1379H. *Fath Al-Bārī Sharh Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. Beirut: Dār al-Ma'rifah.
- [15] Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā'īl (al-). 1422H. *Al-Jāmi' al-Ṣaḥīḥ*. Beirut: Dār Thauq al-Najāh. 1.
- [16] Suyūṭī, Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr (al-). n.d. *Tadrīb al-Rāwī fī Sharh Taqrīb al-Nawawī*. Riyadh: Dār Ṭaybah.

- [17] Sahlūl, al-Sayyid Aḥmad. 1437H/2016M. *al-Sa'yu al-Ḥathīth Fī al-Ta'līf baina Mukhtalifi wa Mushkil al-Ḥadīth*. Ṭab'ah Khāṣah lil Mu'allif.
- [18] Bin Muhammad Yusoff, Muhammad Fawwaz, and Mohd Yusuf Ismail. 2023. "Sunni Ḥadīth and Continuous Commentaries on the Eschatological Mahdī: A Literary Analysis" *Religions* 14, no. 4: 499. <https://doi.org/10.3390/rel14040499>